وللدهر مودعا، والصحة كاملة، والسلام حاصلة، الى ان قال واساله
الرحم لكم ولاهل ملة الاسلام، وهو اسح الكرام والمسلم والسلام، قال الحارث
ابن همام فلما رايت الخطبة نخبة بلا سقط، وعروسا بلا نقط، دعاني
الاعجاب بفعلها العجيب الى استجلاء وجه الخطيب الى مولانا بعض طلبة
العلم عارضونا في جعلنا الهاء المربوطة في التاريخ بخمسة زاعمين على انها
تاء باربعمائة ووضع بعضهم تاريخا وعدها باربعمائة وزعم انها في الربع
باربعمائة وفي الوقف بخمسة بزعمه فقلت هي هاء بخمسة في الحالين كما قال
الحريري واوردت عليهم ما ذكرته لحضرتكم من اقوال الحريري في المقامات
من انها هاء في الحالتين والمرجو من العلوم الباهرة ببيان ذلك لنستفيد
منكم دمتم بمجد عليه الصلوة والسلام اجاب قال فريد عصره ووحيد
دهره جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى في شرح عقود الجمان التي هي
ارجوزة في المعاني والبيان آخر الكلام على القسم الثاني في شرح قوله
والوصل والقطع ونقط الاحرف وتركه حذف وبالخلف بفي ومثال
الثالث يعني حذف كل حرف منقوط والاتيان بالجميع مهملا قول الحريري
الحمد لله المحمود الآلاء الممدوح الاسماء الواسع العطاء المدعو لحسم اللاواء
مالك الامم ومصور الرمم واهل السماح والكرم ومهلك عاد وارم
ادرك كل امر علمه ووسع كل مصر حلمه الخطبة بكمالها كل حروفها مهملة
وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا النوع حكمها حكم المهملة انتهى
كلامه اقول ولا ينافيه ما قاله المرادي في الجنا الداني وابن هشام
في المغني قال المرادي واما تاء التانيث التي تلحق الاسم فلا تعد من حروف
المعاني ومذهب البصريين فيها انها في الاصل والهاء في الوقف بدل التاء
ومذهب الكوفيين عكس ذلك وقال في المغني والخامس تاء التانيث نحو
رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وان التاء في الوصل
بدل منها وعكس ذلك البصريون لان الضمير في قوله عندهم راجع للبديعيين
اذ هو في بحث البديع كما لا يخفى والتاريخ مما اصطلح عليه بعض متاخري
الشعراء واظهروا فيه صنايع لطيفة على عدد الجمل في الحروف نص عليه بعض
الفضلاء وهو اي التاريخ المذكور لا شبهة انه نوع من انواع البديع
وقد علم من صريح كلام السيوطي انها عند اهله في حكم المهملة ولا يشكل
ذو فهم انها تكتب في الخط هاء وان كتبت في بعض المصاحف القرانية
تاء مجرورة لان خط المصحف لا يقاس عليه كخط العروضيين اذ خطان
لا يقاس عليهما خط المصحف الشريف وخط العروضيين وان كانت

تكتب

حالّه

تكتب هاء تحسب بعددها هاء والنظر يقتضي جواز اعتبار مجرد النطق
عند عدم الوقف وجواز اعتبار مجرد الخط اذ الكلام على الحرف لم نعلقها
تعلق بكتابته وتعلق بنطقه وقد اعتبر علماء البديع كلا منهما كما قرروا
ذلك في مواضع منها الجناس الخطي واللفظي ولا مانع من ذلك فيما نحن
فان قيل قوله في شرح العقود وعندهم ان التاء التي تكتب هاء في هذا
النوع حكمها حكم المهملة يدل على انها في غير هذا النوع الذي هو الحذف ليس
حكمها حكمها قلت لا يدل لما تقرر في الاصول ان الحكم على الشيء لا ينافي الحكم
عما عداه ويكفينا من كلامه قوله التي تكتب هاء اذ هو المقصود فحيث
حكمنا عليها بانها في الكتابة هاء حسبت بها واذا تصفح الطالب الكتب
البديعية وتامل كلامهم حكم بصحة الاعتبارين الذين بحثناهما هنا ولم
يضع احد فيما علمت من المعتبرين المحتج بكلامهم كتابا في هذا الفن
الذي هو فن التاريخ المذكور يعتمد عليه في الرجوع اليه وغاية ما يقال
هي في الكتابة هاء على كل حال وفي النطق كذلك عند الوقف وفي الوصل
تاء في النطق هاء في الخط فما المانع من اعتبار الخط فتحسب بخمسة باعتباره
ومن اعتبار النطق فتحسب باربعمائة باعتباره ويفهم المقصود بالقرائن
الحالية وكم من مشترك كذلك على ان المسئلة ليس فيهما من الاحكام الشرعية
الخطرة راجحة فلا ضرر في استعمالها في كل من الجهتين مع مسوغ تام
من كلامهم وعدم نقل صريح في المنع من جهة من يعتمد عليه والله اعلم
سئل من بيت المقدس ايضا من المرحوم الشيخ بشير ابن المرحوم
الشيخ محمد الخليلي نظما يا من غدا في البرايا فريدا، وفي العلم ركنا مسعدا مشيدا،
ومن صار قس الذكا باقلا، لديه واضحى لبيد بليدا، يقول ابو الطيب المجتبى
واعني الامام المجيد الحميدا، اطلسنا رضاه بترك الذي، رضينا فتركنا السجودا،
وسهاله آخر بعده، وجدناه صعبا الابا عنيدا، كان نوالك بعض العقبا،
فما نقطه منه بجمره جودا، فاوضح لنا وجه معناهما، بقيت على الدهر صدرا مفيدا،
ولا زلت توضح للمشكلات، ما نظم الناظمون القصيدا، اجاب
رضاه السجود لممدوحه، وممدوحه ليس يرضى السجودا، ومعنى السجود الخضوع كما،
اتى لغة واستفاض ورودا، فمن حسن اخلاق ممدوحه، خضوع الانام لمن يريدا،
وعن مقام لمقتضى، يكون الخضوع وجوبا اكيدا، ولكن راى تركه للرضى
بالايلاك صوابا الكبرا سديدا، وبيت النوال جدير بان، يميل اليه فؤادا وفودا،
فمعنى الجدود الخطوط التي، تسمى بحوتا ويعني السعودا، فما يعطي ليس يحتاج له
ولكن يراه اعتقادا جدودا، وان القضا لكل الورى، على مقتضى ذلك فضلا وجودا،

Copyright © King Saud University